

Distr.: General
5 March 2019

Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمنمجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

البنود ٣٨ و ٥٥ و ٦٤ و ٧٣ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في
الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
حق الشعوب في تقرير المصير

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين
العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى
الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أنقل إلى عنايتكم المعلومات الخطيرة التالية:

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالضغط على أهلنا في الجولان السوري المحتل وإجبارهم على
تسجيل أراضيهم المملوكة عن آبائهم وأجدادهم لدى دائرة الملكية الإسرائيلية، وذلك من خلال إجبارهم
على تقديم وثائق الملكية (الطابو) المسجلة في الوطن الأم أو أية وثيقة تثبت ملكيتهم للأرض إلى دائرة
الملكية (الطابو) التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ليتم تسليمهم صك ملكية (طابو) إسرائيلي بدلا
عنه. وقد بدأت دائرة ملكية (طابو) الاحتلال الإسرائيلي بالطلب من سكان قرية عين قنية المحتلة،
والمنطقة الصناعية التابعة لأراضي قرية مجدل شمس المحتلة بتسليم وثائق الملكية كمقدمة لإجراء سيطال
كافة قرى الجولان السوري المحتل.



الرجاء إعادة استعمال الورق



إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي ينطوي تحت سياسة عدوانية منظمة ومنهجية، الهدف منها وضع اليد على أراضي أهلنا في الجولان السوري المحتل، وتمير شكل احتلالي جديد يوحي للعالم بحالة كاذبة من الاندماج بين السكان الأصليين وهم المواطنون العرب السوريون داخل الجولان السوري المحتل، وبين المستوطنين الإسرائيليين، وبالتالي إعطاء ذريعة قانونية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لاستثماره في إقرار قانون ضم الجولان السوري المحتل الجائر ووضعه تحت سيادة هذا الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

وهنا تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن الجولان السوري المحتل هو جزء لا يتجزأ من أراضيها وسوف تستعيده عاجلاً أم آجلاً بكافة الوسائل المتاحة، كما تؤكد دعمها لمواطنيها العرب السوريين في مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، ورفضهم لقرار ضم الجولان السوري إلى دولة الاحتلال، ولكافة القرارات غير الشرعية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي حتى تاريخه بهدف تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي والقانوني للجولان السوري المحتل.

وتطالب الجمهورية العربية السورية مجدداً مجلس الأمن الدولي بالتحرك العاجل لحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال إلزام إسرائيل بوقف سياساتها الاستيطانية غير القانونية، وإجراءاتها القمعية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي ينص على أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل يعتبر باطلاً ولاغياً وليس له أي أثر قانوني على الصعيد الدولي.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٨ و ٥٥ و ٦٤ و ٧٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم

السفير